جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

الإجابة النموذجية للامتحان الكتابي (السداسي الثالث)

المقياس: أساليب التحري الخاصة التخصص: السنة الثانية ماستر جريمة وأمن التاريخ: 17 جانفي 2026

تكون الإجابة باعتماد منهجية البحث العلمي (المقال العلمي) كما يلي :

المقدمة: (04 نقاط)

يتم التمهيد فيها الى موضوع الإجابة من خلال التطرق الى ما يلي على سبيل المثال لا الحصر: **التطور** المتسارع الذى تشهده المجتمعات في مختلف المجالات وما ترتب عنه من ظهور أنواع جديدة من الإجرام و عجز الأساليب التقليدية في التحري واكتشاف الجرائم المستحدثة.....الخ، يمكن كذلك التطرق الى أنواع الجرائم المذكورة على سبيل الحصر في المادة 114 من القانون 25-14 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري. كما يمكن الإشارة كذلك الى تأكيد المشرع الى إعتماد أسلوب التحري بعد أن ستحدثه سنة 2006 في القانون السابق.

العرض : (12 نقطة)

في هذا الجزء من الإجابة يتطرق الطالب مباشرة الى ذكر الضمانات التي يحمي بها المشرع الحقوق والحريات الفردية من التعسف في استعمال السلطة او تجاوز الصلاحيات الممنوحة بموجب هذا القانون عند اللجوء الى أسلوب التسرب، وتتجسد هذه الضمانات في الشروط والضوابط التي أوجب المشرع الجزائري على الهيئات القضائية والضبطية القضائية الالتزام بها عند اللجوء الى أسلوب التسرب والوارد ذكرها بموجب أحكام نصوص المواد من 122 الى 127 من القانون 25-14 السالف الذكر، وفيما يلي أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

1. التطرق الى ضرورة وجود مبرر كاف ومقنع يبرر اللجوء الى أسلوب التسرب وهو وقوع أو الاشتباه في وقوع احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة 114 من القانون 25-14 (مدى خطورتها ومدى جدية النتائج المتوقع الحصول عليها من أسلوب التسرب).
2. التطرق الى ضرورة وجود إذن قضائي من طرف وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق حسب الحالة طبقا لنص المادة 120 من القانون 25-14.
3. التطرق الى إلزام ضابط الشرطة القضائية بتحرير تقرير مسبق تضمن العناصر الضرورية لمعاينة الجريمة طبقا لنص المادة 122 من القانون 25-14.
4. التطرق الى ضرورة التزام ضابط الشرطة القضائية بالأنشطة المذكور في المادة 123 الفقرة الثانية والثالثة والتي تعفيهم من المسؤولية الجزائية عند ارتكابها.
5. التطرق الى ضرورة أن يكون الإذن مكتوبا ومسببا تحت طائلة البطلان طبقا لنص المادة 124 الفقرة الأولى.
6. التطرق الى ضرورة تحديد المدة الزمنية لعملية التسرب (أربعة أشهر قابلة للتجديد) طبقا لنص المادة 124 الفقرة الثالثة.
7. التطرق الى ضرورة احترام البيانات الواجب ذكرها في الإذن القضائي بالتسرب طبقا لنص المادة 124 الفقرة الثانية.

⇐ يمكن كذلك تقسيم الإجابة الى الضمانات الشكلية القانونية أو الى الضمانات الموضوعية، للطالب حرية الاختيار في تقسيم إجابته.

⇐ بالنسبة لتفسير توسيع المشرع الجزائري لقائمة الجرائم المتاح فيها اللجوء الى استخدام أسلوب التسرب، يمكن ان نرجعه الى استفحال هذه الجرائم في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة وإزدياد خطورتها ومساسها بأمن وسلامة الأفراد وكذا الدولة.

الخاتمة : (04 نقاط)

في ختام الإجابة يمكن للطالب أن يلخص بأسلوبه الخاص ما وصل إليه من نتائج وكذا رأيه الخاص فيما يراه من جدوى اللجوء الى أسلوب التسرب مدى فعالية دوره في مكافحة هذه الجرائم الخاصة.

أستاذ المقياس/ د. محمد السعيد زناتي